

نقابة عمال التعليم العالي والبحث العلمي من أكبر النقابات



أ. أحمد مجبوب ابن عوف

في أحد المجمععات الصناعية بين أحد العمال وأصحاب العمل وحكم القضاء فيه لصالح صاحب العمل وأصدر حكماً بالإعدام على عدد من قيادات العمال.

حيث كانت مطالب العمال تمثلت في تحديد ساعات للعمل وتحسين الأجور والسماح لهم بتكوين نقابات على مستوى المنشأة وتكوين اتصالات على مستوى الدولة بل على مستوى العالم فكان الاتحاد العالمي للنقابات.

فجعل العمال من تاريخ هذه المحاكمة التي كانت في أول مايو عبداً يحتفل فيه عمال العالم كل عام وكان ثمرة لقتال العمال وكفاحهم من أجل الوصول إلى علاقات عمل مرضية وعادلة. أنشئت منظمة العمال الدولية عام ١٩١٩م وهي تجمع العمال وأصحاب العمل والحكومات وظلت المنظمة تعقد مؤتمراتها السنوية في بداية شهر يونيو من كل عام وقد أصدرت عدداً من الاتفاقيات أشهرها الاتفاقية السابعة والثمانون التي نصت على حرية العمل النقابي ثم الاتفاقية الثامنة والتسعون والتي نصت على حرية العمل النقابي والمفاوضة الجماعية.

نشأة الحركة النقابية السودانية: عندما بسط الاحتلال البريطاني سيطرته على السودان في أواخر القرن التاسع عشر كان لا بد من إنشاء بعض المؤسسات الخيرية والهيئات الخدمية والإنتاجية لتسيير نظام العمل في الدولة من أجل أن يبسط المحتل هيمنته ويتمكن من استنزاف خيرات البلاد فكان أن أنشئت هيئة السكة الحديد والمواني البحرية والنقل النهري وهذا مثل أكبر تجمع للعمال حيث بلغ عدد العمال في هذه المرافق ما يقرب إلى أربعين ألف عامل ثم توالي

إنشء المصالح والمؤسسات حتى وصل ست عشرة مؤسسة.

لم يكن للقطاع الخاص تجمع بأعداد كبيرة إلا بعد عام ١٩٥٠م حيث دخل القطاع الخاص مستثمراً في قطاع الزيوت وبعض الصناعات الصغيرة حيث دخلت صناعة الغزل والنسيج والسكر عام ١٩٦٠م.

بعد إنشاء مدرسة جييت الصناعية والتي تخرج فيها عدد من العمال المهرة والذين عملوا بالسكة حديد فكان لهم الأثر الأكبر في رفع الوعي بين العمال فبرزت قيادات نقابية أثرت في إنشاء التنظيم النقابي في السودان وكان لإضراب عمال السكة حديد الشهير عام ١٩٤٧م والذي استمر لمدة ثلاثة وثلاثين يوماً الدور الكبير في إجبار المحتل بالاعتراف بالتنظيم النقابي وإصدار قانون للنقابات عام ١٩٤٨م وتم تكوين أول اتحاد للعمال عام ١٩٥٠م.

الحركة النقابية الموحدة: تعرضت الحركة النقابية للحل عدة مرات كان أولها خلال حكومة نوفمبر ١٩٥٨م والتي قامت بإلغاء قانون النقابات لعام ١٩٤٨م ولم تعيد الحركة النقابية إلا عام ١٩٦٠م بموجب قانون سنته حكومة نوفمبر من غير أن تشارك فيه العمال ، وبعد ثورة ١٩٦٤م تنادى العمال فقاموا بتكوين تنظيمات نقابية وتم إلغاء قانون ١٩٦٠م وتكونت النقابات بموجب القانون القديم (قانون ١٩٤٨م) وعندما جاءت ثورة مايو ١٩٦٩م قامت بحل بعض التنظيمات النقابية فحللت اتحاد عمال القطاع العام واتحاد عمال السودان المركزي لأسباب سياسية.

بعد انقلاب الشيوعيين عام ١٩٧١م ألغت حكومة مايو قانون النقابات لعام ١٩٤٨م وحلت اتحاد النقابات

وقامت بتعيين هيئة سكرتارية لاتحاد العمال ولم تعد الحركة النقابية إلا عام ١٩٧٣م وفقاً لقانون نقابات العمال ١٩٧٢م والذي أيضا وضعته الحكومة ولم تشارك فيه الحركة النقابية فاقر القانون المهنية النقابية فكان هناك تنظيم للعمال وآخر للموظفين وثالث للمهنيين وهكذا.

وظل هذا الوضع سارياً حتى جاءت ثورة الإنقاذ الوطني في يونيو ١٩٨٩م.

وعندما جاءت ثورة الإنقاذ حلت الحركة النقابية وألغت قانون النقابات إلا أنها سارعت واجتمعت بقيادة اتحاد العمال في اليوم الخامس للثورة وأوضح رئيس مجلس قيادة الثورة لقيادة العمال أسباب حل الحركة النقابية ووعده بإعادة الحركة النقابية.

وفي ١٩٨٩/٩/٢٧م أي بعد شهرين تم تكوين لجان تمهيدية للحركة العمالية من الأشخاص المنتمين قبل عام ١٩٨٩م أنفسهم.

أما بالنسبة للموظفين والمهنيين والفنيين والمعلمين فتم تكوين لجان تسيير وبالتالي رجعت الحركة النقابية العمالية بكل تنظيماتها وقياداتها قبل ١٩٨٩م.

وفي عام عقد ١٩٩٠م مؤتمر الحوار النقابي كسباً عظيماً للحركة النقابية السودانية فبعد هذا المؤتمر تم تكوين اللجنة الثلاثية من الحكومة وأصحاب العمل واتحاد العمال لوضع القانون الجديد للنقابات ولأول مرة بالسودان تضع الحركة النقابية وبقطاعاتها ملامح وأهداف رؤيتها لتنظيماتها النقابية.

فتعد وحدة الحركة النقابية من أهم ما تميز قرارات مؤتمر الحوار النقابي حيث أصبحت المنشأة الأساس للبنين النقابي الموحد وأصبح

البنين النقابي:

يتكون البنين النقابي من التنظيمات التالية : الاتحاد العام، اتحادات الولايات، اتحادات المحافظات، النقابات العامة، الهيئات النقابية، الهيئات الفرعية، الوحدات النقابية

يتكون الاتحاد العام لنقابات عمال السودان من اثنتين وعشرين نقابة عامة وستة وعشرين اتحاداً ولأياً تعتبر نقابة عمال التعليم العالي والبحث العلمي من أكبر النقابات مكونة لاتحاد العام حيث تشمل هذه النقابة إحدى وأربعين هيئة نقابية منها عشرون هيئة بولاية الخرطوم وإحدى وعشرون هيئة بالولايات المختلفة كما تشمل خمس وثلاثين هيئة فرعية وعشرة وحدات نقابية، ويحكم النقابة العامة نظام سياسي مجاز من مؤتمراتها يوضح أهداف النقابة وينظم عملها.

انتبهوا



د. محمد موسى البر

دولة الإسلام دولة مدنية

للإسلام دولة أو ما يسمى بالنظام الإسلامي وهو نظام فريد من نوعه وقد قامت دولة الإسلام في عهدها الأول ببسط كل ما يحتاج إليه الإنسان من حرية وعدل وإخاء في ذلك الزمان الذي كان حالك الظلام والظلم ، ولا بد أن يعود النظام السياسي في هذا العهد وفي هذا الزمان . الآن العالم في أمس الحاجة إلى محمد صلى الله عليه وسلم ليحل مشاكله بذلك المنهج الرباني الخالد الذي لا يزيد الزمن ومضي العهد إلا توهجاً والذي لا يزيد مضي القرون إلا أن يكون شاهداً على أنه نظام لا يمكن أن تحل مشاكل العام إلا من خلاله ، والآن وقد عادت البشرية إلى الخلف والتقهقر وبعدت كل البعد عن المعاني الإنسانية ونحن الآن في عهد الحيوانية والغابية وصراع الحد الذي يعبر عنه بصراع الحضارات أي صراع حضارات الباطل مع حضارات الحق ، حضارات الدين الإسلامي والحضارات غير الدينية (العلمانية) والمعركة لا شك منصور فيها الدين الإسلامي بنظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلخ . والذي لا يقبل التجزؤ ، فالإخذ بالإسلام وعقيده هو المخرج للدولة الحديثة التي هي أكثر طلاماً من الجاهلية الأولى التي لا تمتلك من العلوم وأسلحة الدمار الشامل والفساد الأخلاقي في الجاهلية الحالية .

فلا بد من قيام دولة إسلامية مدنية تلائم هذا العصر بالطرح المدني الإسلامي ولا بد من أن يطرح المسلمون فهمًا هو أن دولة الإسلام دولة مدنية .

منارات البعد الآخر:



محمد عثمان العوض

تولد الأفكار في العقول المتقدة والروح النقية والقلب الصافي

الحياة في كليتها مجموعة من القيم والمبادئ والعقيدة والعادات والتقاليد ، والإنسانية هي الحياة وهي الاستخلاف في الأرض وفق شريعة السماء من خلال أخلاق وسلوك رفيع في التواصل مع الله والذات والناس وفق سنن الله في الأرض. الحياة خير وشرف ، كبر وصفو ، فرح وحزن ، شدة ورخاء ، صحة ومرض ، كذب وصدق ، وفاة وغدر ، فراق وإيمان ، سلام وحرب وسعادة وأسى ، نجاح وفشل ، هزيمة ونصر. هكذا هي الإنسانية في مجملها مبنية على الكد والمشقة في التفريق بين ما هو صالح وما هو طالح . فهي سفينة تبحر بنا في رحلة هي عمر الإنسان الذي يعيشه ما بين لحظات الميلاد والموت ؛ فصاعب الإنسانية لا تكمن في عجز الإنسانية عن تحقيق ما تريد ، بل في عجزها عن دفع ما لا تريد ، ولأن الإنسان في إنسانيته ماهو إلا مجموعة أمشاج تتقلب بين الإبتلاءات والتحديات من هنا تأتي الفوارق بين الناس في درجة الإيمان والتقوى والقرب أو البعد من الله سبحانه وتعالى. نعم الإنسانية تعشق الجمال في كلياته وتعشق الصدق في القول والفعل وذلك لأن الأفكار تولد في العقول المتقدة والروح النقية والقلب الصافي ، وتعيش مع الأجسام المحلوطة فقط لأن التجارب التي لا تفيد صاحبها ماضي إلا بضاعة فاسدة، وهل نعم أن من يختار البعد الآخر للإنسانية واقعاً يعينه في مسيرة الاستخلاف في الأرض. وأخيراً تبقى المئالات بعداً آخر تسعى الإنسانية لتحقيقه على أرض الواقع بيقين الإيمان والخير والجمال.

للأختلافات بين الزوجين أن تكون مفيدة إذا كانت في إطار التكامل والاختلاف البناء الذي يضيء على العلاقة تنوعاً وإثارة وحيوية، أما الاختلاف العدائي التنافسي فإنه يبعد الزوجين ويغذي الكره وعدم التحمل مما يسبب الطلاق.

نجد أن بعض الأشخاص تنقصهم الحساسية لرغبات الآخر ومشاعره أو تنقصهم الخبرة في التعامل مع الآخرين ، وذلك بسبب تكوين شخصياتهم وجمودها أو لأسباب تربوية وظروف قاسية وحرمانات متنوعة وغير ذلك، مما يصعب العيش معهم ومشاركتهم في الحياة الزوجية فيتعرضون للطلاق ؛ وهنا لابد من التأكيد على أن الإنسان يتغير وأن ملامح شخصيته وبعض صفاته يمكن لها أن تتعدل إذا وجدت الظروف الملائمة وأعطيت الوقت اللازم والتوجيه المفيد، ويمكن للإنسان أن يتعلم كيف ينصت للطرف الآخر وأن يتفاعل معه ويتجاوب بطريقة إيجابية ومرحة ما دامت الاختلاف والمشكلات من طبيعة الحياة ، فالهم إن احتواؤها وعدم السماح لها بأن تتضخم وتكبر ، وهذا بالطبع يتطلب خبرة ومعرفة ومرونة وزيادة التفكير الخيالي والنضج والصبر والأخذ والعطاء.

أسأل الله للجميع الاستقرار والتوفيق...

كلية الدعوة والإعلام - مركز الطالبات

حديث عن أسباب الطلاق



بشيرة الدومة عثمان

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية نفسية ، وهو ظاهرة عامة في جميع المجتمعات ويبدو أنه يزداد انتشاراً في مجتمعاتنا لما الإزمنا الحديثة، والطلاق هو أبغض الحلال ما يترتب عليه من آثار سلبية في تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء والآثار السلبية على الأطفال ، ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفسية العديدة بدءاً من الاضطرابات النفسية إلى السلوك المنحرف والجريمة وغير ذلك.

ومما لا شك فيه أن تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة وتكوين الأسرة قد نال اهتمام المفكرين من زمن بعيد ورغم ذلك الاهتمام تعدد أسباب الطلاق ومنها الملل الزوجي وسهولة التغيير وإيجاد البديل وطغيان الحياة المادية والبحث عن لذات وانتشار الأناثية وضعف الخلق ؛ كل ذلك يحتاج إلى الإصلاح وضرورة التمسك بالقيم والفضائل والأسوة الحسنة.

ومن الأسباب الأخرى (الخيانة الزوجية) والحمد لله في مجتمعنا هذا تندر هذه الظاهرة ولكن حلت محلها الغيرة المرضية والشك واتهام أحد الزوجين

الأخر دون دليل مقنع على الخيانة الزوجية ، مما يتسبب في فساد الحياة الزوجية مما يتطلب العلاج لأحد الزوجين أو كليهما، ذلك أن الشك يرتبط بالإشارات الصادرة أو المستقبلية من قبل الزوجين معاً، ويحدث أن ينحرف التفكير عند أحدهما بسبب غموض الإشارات الكلامية والسلوكية التي يقوم بها، وهنا يجري التدريب على لغة التفاهم والحوار والإشارات الصحيحة السلمية وغير ذلك من الأساليب التي تزيد من الثقة والطمأنينة بين الزوجين، كذلك للتخفيف من الشك والغيرة المرضية لابد من النشاطات المشتركة والجلسات الترفيهية والحوارات الصريحة والابتعاد عن مواطن الشبهات قولاً وعملاً.

ومن الأسباب أيضاً عدم التوافق بين الزوجين ويشمل ذلك التوافق الفكري والروحي والعاطفي وتوافق الشخصية والطباع والانسجام وغير ذلك ، ولكن ليس من الضروري توافق كل هذه الأمور فقد تختلف المقاييس فيما تعنيه كلمة (توافق) وإلى أي مدى يجب أن يكون ذلك.

وبشكل عملي نجد أنه لابد من حد أدنى من التشابه حتى يضمن استمرار العلاقة الزوجية ونجاحها. فالتشابه يولد التقارب والتعاون، والاختلاف يولد النفور والكرهية، ولا يعني التشابه ان يكون أحد الطرفين صورة طبق الأصل عن الآخر كما يمكن

وجهة نظر حول تسجيل الطلاب ومشكلاته

مجمال الحياة السودانية ضروري. ووفقاً للوائح المنظمة يبدأ تسجيل الطلاب في بداية العام الدراسي ولمدة أسبوعين، يسدد الطالب المتأخرات التي عليه بالإضافة لرسوم التسجيل للعام الجديد زائداً ٥٠٪ من الرسوم الدراسية المقررة . وهذا التنظيم لا بأس به من حيث المبدأ والشكل لضبط التسجيل . ولكن المطلوب المرونة واستصحاب الواقع والظروف المعيشية الصعبة التي تعرفها جميعاً. والأنسب والأوفق أن يكون التسجيل مفتوحاً لأصحاب الأعدار إلى نهايات الفصل الدراسي الأول . والمرونة في الرسوم بحيث يستلم من الطالب ما يأتي به ، ويقسط له بقية المبلغ بطريقة تراعى ظروفه . وهنا يقع على عاتق عمادة الطلاب إعداد كشوفات لظروف كل طالب على حدة . ومتى ما ثبت حقيقة عدم قدرة الطالب على دفع أكثر من مبلغ معين يعفى من الباقي . أو تتكفل مؤسسة

أو جهة بتسديده . أما الطالب الذي عليه مادة أو أكثر في الفصل الدراسي الثاني أو باقٍ لإعادة ، فمن العدل تمديد فرصة التسجيل له إلى أثناء الفصل الدراسي الثاني . إن الواجب يقتضي التعامل مع موضوع التسجيل بمسؤولية وفهم عميق لرسالة الجامعة وقيمها ومراعاة الواقع السوداني بعيداً عن التحديات أو عبارات مثل : (الطالب دبل مستهين) أو الجامعات الأخرى لا تتساهل مع الطلاب إلخ . كما لا يفوتني الإشارة إلى أن كل ما يتعلق بالتسجيل والسماح به أو قفله مسؤولية الكلية وينبغي على الإدارات العليا عدم التدخل فيه إلا إذا عجز المعيد عن الحل فتتدخل لمعالجة القضية وليس لتصعيدها . وهنا من حق المعيد السماح بتسجيل أي طالب متى ما اقتنع بعزله حتى إذا بقي على الامتحان أسبوع واحد فقط .

يقلم : أسامة عبد الله علي
مع اقتراب نهاية الفصل الدراسي ، وفي كل عام ، تبرز إلى السطح مشكلة الطلاب الذين لم يسجلوا . فيقوم الاتحاد بتبني قضيتهم ويصعدها في وجه إدارة الجامعة ، مما يترتب عليه اضطرابات واعتصامات للطلاب ؛ يؤدي إلى المزيد من التصعيد والاحتقان مما يتسبب في تشويه صورة الإدارة .

والمناقشة هذا الموضوع ينبغي التامين على التالي :
أولاً - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، جامعة ذات طبيعة رسالية تختلف عن الجامعات الأخرى .
ثانياً - الريع المادي ليس من أهداف الجامعة .
ثالثاً - القيم والمبادئ التي تركزت عليها الجامعة مستوحاة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة .
رابعاً - استصحاب الظروف الاقتصادية وانعكاساتها على